الأستاذة: خنونة زكية

درس: الحكم الراشد وأخلاقيات المهنة

الوحدة السابعة: العوامل المؤثرة في أخلاقيات المهنة

العوامل التي تؤثر على أخلاقيات العمل

هناك العديد من العوامل والمتغيرات التي يصعب حصرها في تأثير وتكوين هذه الأخلاقيات لدى الفرد، ولعل من أهم العوامل المؤثرة التي تساعد في تكوين الاتجاهات نحو سلوك معين:

أ-البيئة الاجتماعية:

يمكن تعريف البيئة الاجتماعية بأنها البيئة التي تجمع بين المنزل والحي والعمل والمجتمع الذي يعيش فيه الفرد، وما يسودها من تقاليد وعادات ومعتقدات وأحوال اقتصادية واجتماعية وسياسية، والتي تساهم مساهمة كبير في تشكيل سلوك الفرد وتكوين اتجاهاته، إذ تنمو هذه الاتجاهات والممارسات السلوكية وتتطور بتطور مراحل النمو التي يمر بها الفرد

كما تعتبر أخلاقيات المهنة ركيزة أساسية لبناء مجتمعات قوية ومتماسكة، حيث تساهم في تعزيز الثقة بين الأفراد والمؤسسات. ومع ذلك، تتأثر أخلاقيات المهن بشكل كبير بالعوامل الاجتماعية المحيطة، والتي قد تدفع الأفراد إلى اتخاذ قرارات مخالفة للقيم الأخلاقية.

العوامل الاجتماعية المؤثرة على أخلاقيات المهن:

الثقافة المجتمعية:

القيم والمعتقدات السائدة في المجتمع: هل تشجع على النزاهة والعدالة أم على الفساد والمصالح الشخصية؟

التسامح مع السلوكيات غير الأخلاقية: هل يتم التسامح مع بعض الممارسات غير الأخلاقية في المجتمع؟

الضغوط الاجتماعية:

الضغط للتوافق مع المجموعة: قد يشعر الأفراد بالضغط للتصرف بطريقة معينة حتى وإن كانت مخالفة لقناعاتهم الشخصية.

الخوف من العقاب الاجتماعي: قد يتجنب الأفراد الإبلاغ عن المخالفات خوفًا من الانتقام الاجتماعي.

النموذج القيادي:

سلوك القادة: هل يقدم القادة القدوة الحسنة أم يمارسون السلوكيات غير الأخلاقية؟

تحمل المسؤولية: هل يتحمل القادة المسؤولية عن أفعالهم وأفعال مرؤوسيهم؟

البيئة التنظيمية:

المنافسة الشديدة: قد تدفع المنافسة الشديدة الشركات إلى استخدام أساليب غير أخلاقية لتحقيق الأرباح.

ثقافة المؤسسة: هل تشجع المؤسسة على السلوك الأخلاقي أم على تحقيق الأهداف بأي وسيلة؟

الوضع الاقتصادي:

الفقر والبطالة: قد يدفع الفقر والبطالة بعض الأفراد إلى اتخاذ قرارات غير أخلاقية لتأمين لقمة العيش.

الآثار المترتبة على ذلك:

تدهور الثقة: يؤدي ضعف أخلاقيات المهن إلى تدهور الثقة بين الأفراد والمؤسسات.

فقدان الهوية: قد يؤدي فقدان الهوية الأخلاقية إلى فقدان الشعور بالانتماء والولاء للمؤسسة.

زيادة التكاليف: قد تتسبب الممارسات غير الأخلاقية في زيادة التكاليف وخسائر مالية للمؤسسات.

تدهور جودة الخدمات: قد يؤدي التركيز على المكاسب المادية إلى إهمال جودة الخدمات المقدمة.

تدهور البيئة: قد تؤدي الممارسات الصناعية غير الأخلاقية إلى تدهور البيئة

ب-البيئة الاقتصادية:

تلعب الأوضاع الاقتصادية في المجتمع الذي يعيش فيه الموظف – من غنى وفقر وارتفاع مستوى المعيشة مقابل تدني مستوى الرواتب والأجور– دورا كبيرا في تكوين أخلاقيات الوظيفة من مبادئ واتجاهات وسلوك.

كما أنها تؤدي إلى نشوء طبقات اقتصادية متعددة داخل المجتمع الواحد الأمر الذي يؤدي بأن تعتنق كل جماعة مجموعة من المبادئ والاتجاهات حول الجماعة الأخرى ونوع السلوك الذي يجب اتخاذه حيال كل طبقة.

العوامل الاقتصادية المؤثرة على أخلاقيات المهنة

تتشابك العوامل الاقتصادية بشكل وثيق مع أخلاقيات المهنة، حيث يمكن أن تشكل بيئة محفزة أو مثبطة للسلوك الأخلاقي في مكان العمل. إليك بعض العوامل الاقتصادية الرئيسية التي تؤثر على أخلاقيات المهنة:

1 .الضغوط المالية:

الأهداف غير الواقعية: عندما يتم وضع أهداف مالية غير واقعية للموظفين، قد يؤدي ذلك إلى اتخاذ قرارات قصيرة الأجل وغير أخلاقية لتحقيق هذه الأهداف.

الخوف من فقدان الوظيفة: قد يدفع الخوف من فقدان الوظيفة الموظفين إلى التغاضي عن الممارسات غير الأخلاقية التي يشهدونها.

الحوافز المالية غير العادلة: قد تؤدي الحوافز المالية غير العادلة، مثل المكافآت المرتبطة بإنجاز مهام محددة بسرعة، إلى تشجيع السلوكيات غير الأخلاقية.

2 .المنافسة الشديدة:

سباق التسلح الاقتصادي: قد تدفع المنافسة الشديدة الشركات إلى استخدام تكتيكات غير أخلاقية للتغلب على المنافسين، مثل التضليل الإعلاني أو انتهاك حقوق الملكية الفكرية.

التركيز على الربحية على المدى القصير: قد يؤدي التركيز على الربحية على المدى القصير إلى إهمال الجوانب الأخلاقية للعمل.

3 .الركود الاقتصادي:

التسريح الجماعي: قد يؤدي الركود الاقتصادي إلى تسريح العمال، مما يخلق بيئة عمل غير مستقرة وتزيد من الضغوط على الموظفين المتبقين.

تقليل الإنفاق على التدريب: قد يؤدي الركود الاقتصادي إلى تقليل الإنفاق على تدريب الموظفين على القيم الأخلاقية.

4 .التفاوت الاقتصادي:

الفجوة بين الأغنياء والفقراء: قد يؤدي التفاوت الاقتصادي الكبير إلى زيادة الفساد والمحسوبية في المؤسسات.

عدم المساواة في الفرص: قد يحد عدم المساواة في الفرص من فرص الأفراد في تحقيق النجاح المهني، مما قد يدفعهم إلى اتخاذ قرارات غير أخلاقية.

5 .العولمة والاقتصاد العالمي:

الاختلافات الثقافية: قد تواجه الشركات العاملة في بيئات ثقافية مختلفة تحديات في تطبيق معايير أخلاقية موحدة.

الضغط على الأرباح: قد يؤدي الضغط على تحقيق أرباح عالية إلى إهمال الجوانب الأخلاقية في سلسلة التوريد العالمية.

آثار العوامل الاقتصادية على أخلاقيات المهنة:

تدهور الثقة: يؤدي السلوك غير الأخلاقي إلى تدهور الثقة بين الموظفين والعملاء والمستثمرين.

خسائر مالية: قد تتسبب الممارسات غير الأخلاقية في خسائر مالية كبيرة للمؤسسات.

تدهور السمعة: قد تؤدي الفضائح الأخلاقية إلى تدهور سمعة المؤسسة.

صعوبة في جذب وتطوير الكفاءات: قد تجد الشركات التي لديها سمعة سيئة صعوبة في جذب وتطوير الكفاءات.

لتقليل الآثار السلبية للعوامل الاقتصادية على أخلاقيات المهنة، يمكن للمؤسسات اتخاذ الإجراءات التالية:

وضع سياسات أخلاقية واضحة: يجب أن تكون سياسات أخلاقيات المهنة واضحة ومفهومة لجميع الموظفين.

توفير التدريب المستمر: يجب توفير برامج تدريب مستمرة للموظفين حول أهمية الأخلاقيات المهنية وكيفية تطبيقها في العمل.

إنشاء خطوط اتصال مفتوحة: يجب توفير قنوات آمنة للإبلاغ عن المخالفات الأخلاقية.

مكافأة السلوك الأخلاقي: يجب مكافأة الموظفين الذين يظهرون سلوكًا أخلاقيًا.

التعاون مع الجهات الرقابية: يجب على المؤسسات التعاون مع الجهات الرقابية لضمان الامتثال للقوانين واللوائح.

جـ-البيئة السياسية:

لا شك في أن البيئة السياسية التي يعيش الموظف في ظلها تعلب دورا مهما في تكوين اتجاهاته وأنماط سلوكياته، إذ أن نمط سلوكه – أخلاقيا أو لا أخلاقيا – يتأثر بدون شك بطبيعة وخصائص تلك البيئة

السياسية السائدة ومدى فعالية الرقابة على أنماط السلوك الإداري للموظف بحيث تحفز السلوك الأخلاقي وتردع او تعاقب السلوك اللاأخلاقي.

وفي عنوان(أثر العقوبات على أخلاقيات العمل) فد قال زكي غوشة بأن " نرى انه من الضروري أن تتضمن أنظمة الخدمة المدنية الإشارة إلى البدائل الموجودة في الإجراءات والعقوبات المسلكية في أثناء مراحل خدمته وان تطبع في(دليل الموظف) لكي يعلم الموظف ماله من حقوق وما عليه من واجبات , ولا شك أن بإمكان الموظف الذي يطلع على مزايا السلوك الايجابي والانضباطية في العمل , وحسن المعاملة من قبل الموظف لزملائه ولأفراد الجمهور، وعلى النتائج السلبية التي تنعكس عليه عند ارتكابه المخالفات أو تقصيره في العم، أن يختار بلا شك النزوع إلى الخير والفضيلة ويتجنب ارتكاب المخالفات التي تؤدي به إلى العقوبة والعاقبة الوخيمة "

العوامل السياسية المؤثرة في أخلاقيات المهنة

تتداخل السياسة بشكل كبير مع أخلاقيات المهنة، حيث تؤثر القرارات والسياسات الحكومية بشكل مباشر على السلوك الأخلاقي للأفراد والمؤسسات. إليك بعض العوامل السياسية الرئيسية التي تؤثر على أخلاقيات المهنة:

1 .الفساد السياسي:

الرشوة والمحسوبية: انتشار الفساد والمحسوبية في القطاع العام يشجع على انتشار هذه الممارسات في القطاع الخاص.

ضعف الرقابة: ضعف الرقابة الحكومية على المؤسسات يزيد من فرص ارتكاب المخالفات الأخلاقية.

غياب الشفافية: غياب الشفافية في القرارات السياسية يزيد من عدم الثقة في المؤسسات الحكومية والخاصة.

2 .اللوائح والقوانين:

وضوح القوانين: القوانين الواضحة والصريحة تحدد المعايير الأخلاقية وتقلل من فرص سوء الفهم.

سهولة التطبيق: يجب أن تكون القوانين قابلة للتطبيق بسهولة حتى يتم احترامها.

تغيير القوانين المتكرر: التغيير المتكرر للقوانين يزيد من عدم اليقين ويصعب على المؤسسات الالتزام بالمعايير الأخلاقية.

3 .البيئة السياسية:

الاستقرار السياسي: البيئة السياسية المستقرة تشجع على الاستثمار طويل الأجل وتنمي ثقافة المسؤولية.

التغيرات السياسية المفاجئة: التغيرات السياسية المفاجئة قد تؤدي إلى عدم الاستقرار وتشجع على السلوكيات الانتهازية.

التجاذبات السياسية: التجاذبات السياسية الحادة قد تؤثر على اتخاذ القرارات وتؤدي إلى تفضيل المصالح الحزبية على المصلحة العامة.

4 .الضغوط السياسية:

الضغط على اتخاذ قرارات غير أخلاقية: قد يتعرض المسؤولون الحكوميون والمديرون التنفيذيون لضغوط لاتخاذ قرارات غير أخلاقية لتحقيق أهداف سياسية أو اقتصادية.

التدخل السياسي في عمل المؤسسات: التدخل السياسي في عمل المؤسسات قد يحد من استقلاليتها ويؤثر على قدرتها على اتخاذ قرارات أخلاقية.

5 .الوعي السياسي:

المواطنة الفاعلة: المواطنة الفاعلة والمشاركة المجتمعية تساعد على تعزيز الشفافية والمساءلة.

الجهل بالقوانين: الجهل بالقوانين واللوائح يسهل ارتكاب المخالفات.

آثار العوامل السياسية على أخلاقيات المهنة:

تدهور الثقة: يؤدي الفساد السياسي إلى تدهور الثقة في المؤسسات الحكومية والخاصة.

ضعف النمو الاقتصادي: يؤدي الفساد والبيئة السياسية غير المستقرة إلى ضعف النمو الاقتصادي.

عدم المساواة: يؤدي الفساد إلى زيادة التفاوت بين الأغنياء والفقراء.

صعوبة جذب الاستثمارات: تخيف البيئة السياسية غير المستقرة المستثمرين.

لتقليل الآثار السلبية للعوامل السياسية على أخلاقيات المهنة، يمكن اتخاذ الإجراءات التالية:

تعزيز الشفافية والمساءلة: يجب زيادة الشفافية في القرارات السياسية وتعزيز آليات المساءلة.

مكافحة الفساد: يجب مكافحة الفساد بكل أشكاله واتخاذ إجراءات صارمة ضد مرتكبيه.

تعزيز سيادة القانون: يجب ضمان سيادة القانون وتطبيق القوانين بشكل عادل على الجميع.

توعية المواطنين: يجب توعية المواطنين بأهمية المشاركة السياسية والمراقبة على أداء المسؤولين.